



تقرير حول الندوة العربية الأولى في مجال استراتيجيات التخطيط الكهربائي

طرابلس 22 - 2000/02/23

م. حسن الكميشي *

1- مقدمة

تنفيذا لقرار المكتب التنفيذي للاتحاد العربي لمنتجي وناقلي وموزعي الكهرباء في اجتماعه المنعقد بمدينة الدمام بالمملكة العربية السعودية بتاريخ 2-99/3/3 ف، عقدت بطرابلس بالجمهورية العظمى خلال الفترة 22-2000/02/23 ف الندوة العربية الأولى في مجال استراتيجيات التخطيط الكهربائي، والتي نظمتها لجنة التخطيط بالاتحاد، واستضافتها الشركة العامة للكهرباء بالجمهورية وحضرها 160 مشاركا من مختلف البلدان العربية.

والربط الكهربائي وهيكله وتمويل المشاريع المستقبلية وتحسين أداء الشبكات ومصادر الطاقة في الوطن العربي، وقد تم نشر هذه الورقات في كتاب أبحاث الندوة. كما تم خلال جلسات الندوة عرض وتبادل الخبرة والمعرفة للبلدان العربية المختلفة في مجالات التخطيط الكهربائي ومناقشة التطورات الحديثة بالخصوص.

وتقدم فيما يلي موجزا لبعض الأوراق التي قدمت خلال الجلسات الفنية أخذا في الاعتبار بأن استراتيجيات وأساليب التخطيط الكهربائي في أي دولة قد لا تختلف فجميعها تهدف بالدرجة الأولى إلى تغطية احتياجاتها من الطاقة الكهربائية بأقل التكاليف وأعلى جودة. وتعتمد في ذلك على أسس منطقية شبه ثابتة هي:-

الجلسة الافتتاحية والجلسات الفنية

افتتحت أعمال الندوة بكلمة الأخ المهندس أمين اللجنة الشعبية للشركة العامة للكهرباء وكلمتي مندوب الأمين العام للاتحاد ورئيس اللجنة التحضيرية للندوة، وإلى جانب جلسة الافتتاح، عقدت خمس جلسات فنية عرضت خلالها الورقات المقدمة للندوة، والتي بلغ عددها (22) ورقة من كل من الجماهيرية والمغرب والجزائر وتونس ومصر والسودان والسعودية واليمن والبحرين وسوريا والأردن وبعض الورقات المدعوة لخبراء دوليين معروفين.

تناولت هذه الورقات بالتحليل والدراسة منهجيات وأساليب دراسات التنبؤ بالطلب على الطاقة الكهربائية، والتخطيط لمنظومات النقل الكهربائي والتوسع في الإنتاج



كل ما يتعلق بشأن الكهرباء وهي سبعة يناط بهيئة كهرباء مصر مسؤولة تخطيط الطاقة الكهربائية وإنتاجها ونقلها وتوزيعها وتنقسم الهيئة إلى 7 شركات موزعة على المناطق المختلفة، و أنه يجري حاليا تقييم أصول شركات الكهرباء توطئة لطرح 20% من قيمتها في المرحلة الأولى كأسهم في البورصة يعقبها طرح جزء آخر بحد أقصى 49% حيث ستبقى نسبة 51% من قيمتها مملوكة بواسطة الدولة.

تنقسم دراسات التنبؤ بالطلب على الأحمال والطاقة

الكهربائية التي تقوم بها هيئة كهرباء مصر إلى :-

- دراسات التنبؤ قصير المدى (1-5 سنة)

- دراسات التنبؤ طويل المدى (5-15 سنة)

وكما أشير في البداية فإن دراسات التنبؤ بالطلب على الطاقة الكهربائية تعتمد على العديد من البيانات الأساسية والتي كلما توفرت بشكل كبير كانت نتائج هذه الدراسات (الطويلة أو القصيرة المدى) جيدة ومنظمة

التنبؤ بالطلب على الأحمال والطاقة الكهربائية. تخطيط نظم التوليد.

تخطيط نظم النقل والتوزيع.

ويقترح تحت هذه الأسس عدد من المواضيع الفرعية والتي تشكل في مجموعها الأساس والأسلوب الصحيح لوضع استراتيجيات وأساليب التخطيط الكهربائي السليم كما تعتمد هذه الأسس على العديد من البيانات والمعلومات الأساسية (اجتماعية، فنية، مالية...).

1- ورقة "استراتيجيات وأساليب تخطيط الطاقة

الكهربائية في مصر"

إعداد : م. ناجي نجيب الجولي، م. ماهر عزيز بدروس،

م. البيومي البيومي السمنودي

(هيئة كهرباء مصر)

تعرض هذه الورقة في مقدمتها هيكلية قطاع الطاقة في جمهورية مصر العربية الذي ينقسم إلى هيئات مسؤولة عن

مصر، وهو ما يسمى بنظام BOOT وبسعر بيع 2.37 سنت/ كيلوات - ساعة، وكذلك الإشارة إلى أن الحمل الأقصى سيصل إلى 23000 ميجاوات عام 2010 وأن الطلب على الطاقة سيصل إلى 133 تيراوات - ساعة أي معدل نمو يبلغ 7.3%.

2- ورقة "مصادر الطاقة الكهربائية في السودان"

إعداد : م. أمين صبري أحمد

تعرضت إلى مصادر الطاقة الكهربائية في السودان الشقيق والإمكانيات التي وهبها الله إياه والمتمثلة في نهر النيل الذي يمثل مصدراً هاماً إلا أنه لم يتم الاستفادة منه بالصورة المطلوبة في مجال الطاقة إنما كانت الاستفادة بشكل أساسي في مجال الري فكانت نسبة الاعتماد على نهر النيل وروافده في توليد الطاقة الكهربائية 50% من إجمالي الطاقة المولدة وتشير هذه الورقة إلى المخطط الموضوع (1990-2015) والذي وضع لتغطية زيادة الطلب السنوية والتي تقدر بحوالي 9% وتم التركيز في هذه الخطة على إعداد تقييم عام مبدئي لإمكانيات الطاقة والسعة الكهربائية لنهر النيل وروافده وذلك من الناحية النظرية وقد أظهرت النتائج أنه بالإمكان عملياً توليد قرابة 5000 ميجاوات يتم توزيعها على عدد من المشاريع شارك في إعدادها بيوت خبرة عالمية أظهرت جميعها جدوى هذه المشاريع التي تفاوتت قدراتها من 36 ميجاوات إلى 100 ميجاوات.

كما تعرضت إلى مصادر الطاقة الأخرى الموجودة بالسودان والتي تمثل 50% من نسبة التوليد الكلية وكذلك نبذة عن تغذية بعض محطات التوليد من بعض المصافي الموجودة وكذلك مشاريع التوليد الأخرى الذي يجري التعاقد على البعض منها لاستخدام منتوجات مصفاة

وتشير الورقة إلى اتساع قواعد البيانات التاريخية المتوفرة والتي تصل إلى 19 سنة وتتكون من قواعد البيانات التالية:-

- 1- قاعدة بيانات الشبكة الموحدة
 - 2- قاعدة بيانات خاصة بالشبكات المعزولة
 - 3- قاعدة بيانات خاصة بشركات توليد الكهرباء
 - 4- قاعدة بيانات اقتصادية واجتماعية
- وباستخدام برامج حاسوب خاصة (ARIMA) -Auto- Regenerative Integrated Moving Average يتم التنبؤ بمنحي الحمل اليومي والشهري وباستخدام برنامجي egeas, wasp واللذين يستخدمان لوضع تصور لمخططات تطور قدرات التوليد المختلفة بعد وضع مؤشرات قياسية أساسها الشبكات الموجودة وقدراتها مع بعض التوجهات التي توضع من واقع الخبرة في التعامل مع أحداث الشبكات الكهربائية وحجمها.
- ثم يتم بعد ذلك دراسة نظم التوليد ودراسة نظم النقل والتوزيع والتي تستخدم لذلك العديد من برامج الحاسوب منها:-

- برنامج حسابات سريان القدرة الكهربائية وتدفعها
- برنامج حسابات تيارات القصر
- برنامج دراسة الاتزان الديناميكي

و في نهاية الورقة تم استعراض النتائج لتخطيط الطاقة الكهربائية فيما يخص تطور متطلبات الطاقة الكهربائية والحمل الأقصى وكذلك تطور نظام التوليد والشبكة الكهربائية ونصيب الفرد، والإشارة إلى تنفيذ عدد ثلاث مشاريع توليد هامة إجمالي قدراتها قرابة 2000 ميجاوات وذلك عن طريق استثمار أجنبي يقوم ببناء المحطة وتشغيلها وبيع الطاقة لفترة يتفق بشأنها ثم تول المحطة بكاملها إلى

4- ورقة "التنبؤ بالطلب على الطاقة الكهربائية وتخطيط الإنتاج"

إعداد : د. بكر حمزة خشيم

الشركة السعودية الموحدة للكهرباء (المنطقة الغربية)

تعرضت إلى وضعية أحمال الذروة بالمنطقة الغربية من المملكة والتي تحدث مرتين سنوياً (مرة عند وقت الحج لبيت الله الحرام والأخرى في موسم الصيف) إلا أنه لم يشر إلى الوضع في حالة تزامن الحالتين معا. وأوضحت أن نسبة النمو في الطلب على الطاقة 6.8% وما تم اتخاذه من إجراءات عملية بخصوص كيفية المحافظة على نسبة النمو وعدم تجاوزها خاصة للكبار المستهلكين حيث تم تركيب عدد 15 ألف جهاز إنذار بارتفاع الأحمال لدى هؤلاء المستهلكين وذلك بإنذارهم بضرورة تخفيض أحمالهم للمحافظة على استمرارية التغذية.

كما استعرضت المخطط طويل المدى (98-2023) للتوسع في شبكة المنطقة الغربية والأسس التي تم عليها اختيار نظم التوليد ونوع وحجم الوحدات ومميزات كل منها وكذلك أنواع الوقود المتاح من زيت خام ووقود خفيف والغاز الطبيعي وتبلغ القدرات المتوقع تنفيذها خلال سنوات هذه الخطة حوالي 11177 ميجاوات لتصل في نهاية الخطة إجمالي القدرات المركبة إلى 17498 ميجاوات ويلاحظ على المشروعات المدرجة بهذه الخطة بأنها لا تزال تعتمد على الوحدات البخارية بنسبة أكثر من باقي أنواع معدات التوليد.

حلقة النقاش

تناولت حلقة النقاش التي كانت بعنوان "منهجيات التخطيط الكهربائي في الوطن العربي: للخبرات والمشاكل والحلول"، تناولت المواضيع التالية بالبحث والنقاش.

الجلى ومصافي أخرى. كما تمت الإشارة إلى بعض المصادر الأخرى الجديدة والمتجددة والتي لا تزال معظمها في طور الدراسات.

3- ورقة "الربط الكهربائي: دراسة التقييم الاقتصادي بين شبكات أسبانيا، المغرب، الجزائر، تونس، الجماهيرية وإيطاليا"

إعداد : م. محمد فضيلي

تستعرض الورقة إحدى الدراسات الاقتصادية التي أجريت لربط ما يسمى حالياً بالدول السبع (أسبانيا، المغرب، الجزائر، ليبيا، تونس، إيطاليا) وذلك باستخدام نموذج حاسوبي (OKAPI) والذي أجري لثلاث حالات:-

الأولى: شبكات غير مترابطة

الثانية: شبكات مترابطة مع نقل قدرة محدودة

الثالثة: شبكات مترابطة مع نقل قدرة غير محدودة

كما استعرضت الورقة إمكانيات النموذج المستخدم OKAPI وكذلك نتائج الدراسات التي أجريت وكذلك الأرباح التي تحققت جراء هذا الربط، وكذلك دراسة اقتصادية للربط الأوروبي عن طريق أسبانيا تم فيها دراسة حالتين:

الأولى: حالة تعتمد على وسائل الإنتاج المبرمجة من طرف كل بلد في هذا الأفق.

الثانية: سيناريو اختياري يتعلق بإنشاء محطات التوليد بالبلدين المنتجين للنفط والغاز (الجماهيرية والجزائر).



وشارك فيها متحدثون من الجماهيرية والسعودية وسوريا وتونس والجزائر وقطر.

التوصيات

ومن خلال ورقات الندوة وبحوثها والمناقشات التي دارت بفاعلية وجدية وكذلك حلقة النقاش توصل المشاركون إلى التوصيات التالية:-

1- العمل على إيجاد وسيلة لتوحيد المنهجيات والأساليب والمعايير والمصطلحات في مجال التخطيط الكهربائي لأقطار الوطن العربي وحصر الإمكانيات والخبرات العربية في مجال التخطيط وتبادلها بين الأقطار العربية.

2- إقامة ورش العمل المتخصصة في موضوعات ذات أهمية للعاملين في مجال التخطيط الكهربائي وذلك

- ارتفاع معدلات نمو الطلب على الطاقة الكهربائية ووسائل مجابته.

- مصادر الطاقة والوقود.

- تباين منهجيات التخطيط الكهربائي في الدول العربية.

- اختلاف المعايير القياسية المطبقة.

- ضعف مستوى الاستشارات والبحث والتطوير.

- مشاكل ومعوقات التعاون وتبادل الخبرة والاستفادة من خبرات الغير.

- الربط الكهربائي: واقع وآفاق.

- مشاكل التمويل وهيكله القطاعات.

8- مواكبة التطورات التي تطرأ على سوق الكهرباء وعلى وجه الخصوص الإنتاج الكهربائي المستقل (IPP) وتعميم التجارب والخبرات بين البلدان العربية.

9- الاهتمام بالدراسات في مجال التخطيط الكهربائي والاستعانة بالجامعات والمعاهد المتخصصة في هذا المجال وتوفير الموارد المالية اللازمة.

10- الاستفادة من الإمكانيات المتاحة من الطاقة المتجددة في التطبيقات الملائمة ومتابعة التطورات الجارية في هذا المجال.

11- حث مؤسسات التمويل العربية على المساهمة في تنفيذ مشروعات الكهرباء وعلى الأخص مشاريع الربط الكهربائي وتشجيع الاستثمار في هذا المجال المهم.

12- تحديث وإعادة هيكلة مراكز التحكم ونظم الاتصالات الوطنية بما يتلاءم مع تطور المنظومات الكهربائية ومشاريع الربط.

وفي ختام أعمال الندوة عبر المشاركون عن شكرهم وتقديرهم لكل من أسهم في الإعداد لها وتنظيمها وبالأخص لجنة التخطيط بالاتحاد العربي لمنتجي وناقلي وموزعي الكهرباء والشركة العامة للكهرباء بالجمهورية العظمى على استضافتها للندوة وتوفير كافة أسباب النجاح لها كما عبروا عن تأكيدهم على أهمية مثل هذه اللقاءات العلمية ودعوا إلى مواصلة تنظيمها في المجالات المختلفة المتعلقة بصناعة الكهرباء في الوطن العربي.

للقوف عن كتب على أفضل أساليب التخطيط ووسائل التنفيذ والتمويل.

3- الاهتمام بالتنسيق بين خطط قطاعات التنمية المختلفة والتخطيط لتطوير منظومات القوى الكهربائية بهدف التوصل إلى أدق التقديرات والتنبؤات وبما يساعد على التوقيت السليم للاستثمارات في هذا القطاع المهم.

4- تشجيع مشاريع الربط الكهربائي بين الأقطار العربية بما يلبي احتياجات هذه الأقطار ويساعد على إقامة السوق العربية في مجال الطاقة الكهربائية والتوفير في الاستثمارات اللازمة لمشروعات إنتاج الكهرباء وبما يحقق كافة مزايا الربط الأخرى ومتابعة التطورات في هذا المجال.

5- الأخذ في الاعتبار عند إعداد دراسات التخطيط برامج إدارة الأحمال وترشيد استهلاك الطاقة بهدف التحكم في النمو المتزايد على الطلب في الطاقة الكهربائية وبما لا يؤثر سلباً على مشاريع التنمية المختلفة في الوطن العربي.

6- مراعاة متطلبات البيئة في دراسات التخطيط والتوجه لمصادر إنتاج الطاقة النظيفة.

7- الاهتمام ببيكليات التسعيرة الكهربائية (التعرفة) بما يمكن شركات الكهرباء من الاعتماد على نفسها في مواجهة التطورات المستقبلية وتبادل الخبرات بخصوصها.